

Distr.: General  
17 September 2010  
Arabic  
Original: Arabic/English/French

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البندان ٩٣ و ١٠٠ من جدول الأعمال

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط  
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة\*

المحتويات

الصفحة

٢	الردود الواردة من الحكومات
٢	الأردن
٦	جمهورية إيران الإسلامية
١٢	الجزائر
١٤	مصر

\* وردت المعلومات المتضمنة في الإضافة بعد تقديم التقرير الرئيسي.



## الردود الواردة من الحكومات الأردن

[الأصل: بالعربية]

[٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠]

### ١ - مقدمة

منذ استقلال المملكة، كان للأردن موقف واضح وشفاف من موضوع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل (النوية والبيولوجية والكيميائية)، وقد استمر الأردن بالضغط لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من هذه الأسلحة وعلى رأسها السلاح النووي، وانضمام جميع الدول فيها إلى جميع الاتفاقيات الدولية التي تحرم حيازة وإنتاج واستخدام وانتشار هذه الأسلحة، والتجارب المرتبطة بها، وإخضاع جميع الدول في المنطقة لنظم الرقابة والتفتيش الدولية دون استثناء لأية دولة أو لأي سلاح من أسلحة الدمار الشامل وتحت أي ظرف.

### ٢ - موقف الأردن من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

(أ) الأردن دولة خالية من الأسلحة النووية حيث لا يمتلك أي من هذه الأسلحة أو وسائل إيصالها ولم يتعامل معها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وليس له أي طموحات أو نوايا لامتلاك أو تطوير أية برامج ذات علاقة بهذه الأسلحة.

(ب) لم يقدم الأردن يوماً أي مساعدة سواء علمية أو تقنية أو مادية لأية جهة تسعى لامتلاك أو تطوير السلاح النووي ولم يسمح بممارسة أية نشاطات ذات علاقة بهذه الأسلحة على أراضيه.

(ج) يؤيد الأردن ويدعم كافة الجهود والمساعدات الدولية والإقليمية لحظر استخدام الأسلحة النووية وإزالة هذه الأسلحة وصولاً إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وقد عبر الأردن عن ذلك بما يلي:

١' الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NTP) التي صادق عليها في شباط/فبراير ١٩٧٠.

٢' الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي صادق عليها في آب/أغسطس ١٩٩٨.

٣' مساهمة الأردن ضمن إطار جامعة الدول العربية في صياغة مسودة معاهدة شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية.

٤' تأييد الأردن المشروع في مفاوضات متعددة الأطراف خلال عام ٢٠١٠ تفضي إلى الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة غير تمييزية لحظر استحداث وإنتاج وتجريب ونشر وتكديس ونقل الأسلحة النووية واستخدامها أو التهديد بها وتنص على إزالة هذه الأسلحة.

### ٣ - مبادئ مبادرة شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل

(أ) تحريم كافة أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية في منطقة الشرق الأوسط.

(ب) قيام جميع دول المنطقة دون استثناء بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة في هذا الشأن.

(ج) وضع "إجراءات ضمان" تلزم جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم.

### ٤ - الدعم الدولي لمبادرة شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل

(أ) دعمت الأمم المتحدة هذه المبادرة من خلال قرارين تطرحهما الجمعية العامة سنويا، الأول خاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والثاني يطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار NPT.

(ب) دعمت جامعة الدول العربية هذه المبادرة من خلال اللجنة الفنية المعنية بصياغة مشروع منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والتي تم تشكيلها عام ١٩٩٤ بناء على قرار مجلس الجامعة العربية وتجتمع مرتين سنويا بمقر الجامعة.

(ج) يشارك الأردن باستمرار في أعمال لجنة متابعة النشاط النووي الإسرائيلي المخالف لمعاهدة عدم الانتشار التي تم إنشاؤها عام ١٩٩٦ بناء على قرار من مجلس الجامعة العربية وتجتمع مرتين سنويا.

## ٥ - المنظور الأردني لبرنامج استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية

- (أ) الأردن حريص على الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وهو حق تكفله معاهدة عدم الانتشار للدول الأعضاء وذلك من أجل تحقيق التنمية والتقدم.
- (ب) الأردن ملتزم بتعهداته وفقا لمعاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الشاملة الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- (ج) البرنامج النووي في الأردن مخصص بالكامل للأغراض السلمية وفقا لما تسمح به معاهدة عدم الانتشار وخاضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- (د) السعي المستمر للاستفادة من خبرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز القدرات الأردنية في مجال نظام الضمانات الشاملة.
- (هـ) السعي المستمر لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

## ٦ - عالمية المعاهدة

- (أ) تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بانضمام الدول غير الموقعة وغير المصادقة على المعاهدة ومن ضمنها إسرائيل ووضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث إن إسرائيل الدولة الوحيدة بالمنطقة التي لم تنضم إليها. وإن عدم إحراز تقدم في مجال تحقيق عالمية المعاهدة يهدد مصداقية المعاهدة بمرمتها.
- (ب) تعزيز استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية هو حق تكفله بنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للدول الأطراف بهدف تحقيق التنمية والتقدم والرخاء والرفاهية لشعوبها.
- (ج) التعامل مع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط وفق معايير موحدة تُطبق على جميع دول المنطقة دون تمييز.
- (د) الشفافية حول ما تم استيراده من قبل دول المنطقة من المواد النووية.
- (هـ) الشفافية حول ما تم تصديره من المواد النووية لدول الشرق الأوسط.

٧ - الأهداف من وراء سعي الأردن لإنشاء شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل

- (أ) تعزيز الثقة وتحسين العلاقات فيما بين دول المنطقة.
- (ب) المساهمة في الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
- (ج) تجنّب دول المنطقة خطر الأسلحة النووية.
- (د) منع انتشار هذه الأسلحة.
- (هـ) تسهيل وتشجيع التعاون في مجال تنمية الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية سواء في المنطقة أو بين دولها والدول خارجها.

٨ - ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- (أ) على جميع دول المنطقة النظر بجدية في مبادرة شرق أوسط خال من الأسلحة النووية والانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كخطوة أولى نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.
- (ب) على جميع دول المنطقة تطبيق ضمانات الوكالة الدولية على كل برامجها النووية وذلك من أجل تعزيز الأمن والسلم.
- (ج) على جميع دول المنطقة تبني إجراءات بناء ثقة وأن تمتنع عن القيام بأي إجراء من شأنه عرقلة الجهود الهادفة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.
- (د) على جميع دول المنطقة التعاون مع المدير العام ودعمه للاستمرار بمشاوراته مع دول الشرق الأوسط بهدف إقناعها بتطبيق ضمانات الوكالة على جميع البرامج النووية في المنطقة.
- (هـ) على جميع الدول التي لديها اهتمام خاص بالمحافظة على الأمن والسلم الدوليين تقديم كل مساعدة للمدير العام خلال مشاوراته.

٩ - الخلاصة

- (أ) وقع الأردن وصادق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في شهر شباط/فبراير عام ١٩٧٠، ويلتزم الأردن حرفياً بتطبيق أحكام نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- (ب) إن التردد الإسرائيلي بتبني مبادرة شرق أوسط خال من جميع أسلحة الدمار الشامل حتى يتم إيجار تسوية للصراع العربي الإسرائيلي أمر يخالف المنطق، فتطوير البرامج

النووية تتناقض مع فرص إحلال السلام في المنطقة، فجميع الدول العربية انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما عدا إسرائيل التي ترفض الانضمام إليها أو تطبيق أنظمة الأمان الدولية الكاملة على منشآتها النووية.

(ج) إن وجود منشآت نووية قد لا ترتقي إلى معايير السلامة الدولية وغير خاضعة لنظام الضمانات الشاملة في الشرق الأوسط أمر يستوجب معالجته على المستويين الدولي والإقليمي، فغياب الرقابة الدولية على المنشآت الإسرائيلية يهدد أمن واستقرار المنطقة بكاملها وإذا لم تتم معالجة هذا الاختلال فإننا سنواجه خطر الانتشار النووي وبشكل أوسع في كامل منطقة الشرق الأوسط.

### جمهورية إيران الإسلامية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠]

ترى جمهورية إيران الإسلامية أن وجود منطقة خالية من الأسلحة النووية هو وسيلة إقليمية معترف بها لتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال منع خطر الحرب النووية. ويتفق هذا الترتيب مع أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

وقد مضت فترة تزيد عن ثلاثة عقود منذ قدمت إيران فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط لأول مرة عام ١٩٧٤. وتدل القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، التي دأبت الجمعية العامة على اتخاذها دون تصويت منذ عام ١٩٨٠، على أهمية تحقيق هذه الفكرة النبيلة في منطقة الشرق الأوسط الحيوية. وترد في الفقرات التالية قائمة بالإنجازات التي حققتها جمهورية إيران الإسلامية من خلال الالتزام بمبادئ وأهداف القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، واستنتاجات عن آفاق المستقبل.

### أولا - التدابير الوطنية

أظهرت جمهورية إيران الإسلامية، بتخليها عن امتلاك الأسلحة النووية وإخضاع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إصرارها الحازم على الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل. ومن ثم، فإن ذلك الإجراء يؤكد تأييد جمهورية إيران الإسلامية غير المنقوص لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تحقيقاً للهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وصدّقت جمهورية إيران الإسلامية على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٥٨، ثم وقعت عام ١٩٦٩ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصدّقت عليها عام ١٩٧٠. وقد توجت هذه العملية بعد ذلك بالتصديق على اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٧٣، واستكملت في نهاية المطاف بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٩٦.

وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية بتصديقها على جميع المعاهدات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، وهي تحديداً معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبامتثالها التام لأحكامها، تؤيد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتدعو جميع بلدان المنطقة إلى تكثيف جهودها لإزالة أخطار أسلحة الدمار الشامل من هذه المنطقة.

## ثانياً - التدابير الإقليمية

في حين أن جمهورية إيران الإسلامية تؤيد جميع التدابير المتخذة حتى الآن من أجل القيام على الصعيد الإقليمي بتطوير مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ، وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا، فإنها ترحب بإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية توجد بالكامل في نصف الكرة الشمالي في جوارها المتاخم، أي المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية بإمكاننا راسخاً بأن هذه التدابير والمحاولات، إذا تأملتتها الدول بجدية على الصعيد العالمي، ستشكل خطوة باتجاه توطيد السلام والأمن الدوليين في العالم أجمع، فضلاً عن زيادة تعزيز الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. ومع ذلك، ثمة مبررات كافية للقول بأن إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط يكتسي أهمية أكبر، ولا سيما في ظل الظروف الراهنة.

وعلى الرغم من المحاولات العالمية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، فمن المؤسف أنه بعد مرور ٣٥ عاماً على اتخاذ قرار الجمعية العامة بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الذي اقترحته إيران في بادئ الأمر، لم يحرز أي تقدم نحو إنشائها بسبب السياسة المتعنتة التي ينتهجها النظام الصهيوني. ونظراً إلى عدم انضمام هذا النظام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والأهم من ذلك، رفضه إخضاع منشآته النووية غير المشمولة بالضمانات لنظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يتحقق بعد إنشاء تلك المنطقة، الذي يمثل أملاً سامياً طالما سعت بلدان المنطقة إلى تحقيقه. فما يقوم به هذا النظام من تصرفات غير مسؤولة في هذا الخصوص قد ألقى بظلال كثيفة من الشك على إمكانية إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط في المستقبل القريب.

وفي إطار الجهود المبذولة في هذا الصدد، أعاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ تأكيد أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وذكر بتأكيد أهدافه وغاياته من قبل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وشدد المؤتمر على أن القرار لا يزال ساري المفعول حتى تتحقق الغايات والأهداف، حيث إنه يشكل عنصراً أساسياً من عناصر نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥، ومن الأساس الذي مددت عليه المعاهدة إلى أجل غير مسمى بدون تصويت في عام ١٩٩٥. وبناء عليه، جددت الدول الأطراف عزمها على القيام، منفردة وبمجموعة، بجميع التدابير اللازمة الرامية إلى تنفيذها على الفور<sup>(١)</sup>.

وإذ أعرب المؤتمر عن أسفه لأنه لم يتحقق تقدم يذكر نحو تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، فإنه ذكر بإعادة تأكيد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإحضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية. علاوة على ذلك، أعاد المؤتمر تأكيد ضرورة وأهمية تحقيق عالمية المعاهدة، وفي هذا السياق، دعا الدول في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى الانضمام إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية، وذلك لتحقيق عالميتها في موعد مبكر<sup>(٢)</sup>.

ومن المعقول تماماً أن تتمثل الخطوة التالية في اتخاذ تدابير ملموسة باتجاه كفالة انضمام النظام الصهيوني إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون أي تأخير ودون أي شرط، بوصفه طرفاً غير حائز للأسلحة النووية، وإحضاع جميع منشآته ذات الصلة بالمواد النووية لنظام التحقق الذي تطبقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٦/٦٤، يبلغ الأمين العام الجمعية بنتائج مشاوراته مع بلدان المنطقة بشأن تنفيذ فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وما زلنا نعتقد أنه يتعين على الأمين العام إرسال مبعوثه الخاص إلى بلدان المنطقة لإجراء المشاورات اللازمة معها من أجل تيسير إنشاء منطقة من هذا القبيل.

ويُعد النظام الصهيوني حالياً النظام الوحيد في المنطقة الذي ليس طرفاً في المعاهدة. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، والتي تجلت في القرار الصادر بشأن

(١) مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، الوثيقة الختامية، المجلد الأول (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)، الجزء الأول، استنتاجات وتوصيات بشأن إجراءات المتابعة، الفرع رابعاً، الفقرة ١.

(٢) المرجع نفسه، الفقرتان ٤ و ٥.

الشرق الأوسط، الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ ومؤتمرا استعراض المعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فإن هذا النظام، ثقة منه بدعم الولايات المتحدة الأمريكية له سياسيا وعسكريا، لم ينضم إلى المعاهدة ولم يخضع منشآته النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبينما تشكل أنشطة النظام الصهيوني النووية السرية تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وتعرض نظام عدم الانتشار للخطر، فإنه لم يعلن حتى عن نيته الانضمام إلى المعاهدة.

وتاريخ النظام الصهيوني حافل بالاعتداءات والحروب والتهديدات. وما حرب لبنان التي دامت ٣٣ يوما والهجوم الوحشي على غزة الذي دام ٢٢ يوما سوى أحدث مثالين على الفظائع التي يرتكبها هذا النظام. وهو لا يزال يواصل الحصار اللاإنساني على قطاع غزة، الذي أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية فيه. والأسوأ من ذلك أن القوات الصهيونية هجمت في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ على القافلة المدنية الدولية التي كانت تحمل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، وهي أسطول الحرية، في المياه الدولية. وتبين هذه التدابير خطيرة التهديد الذي يشكله هذا النظام غير المسؤول، وتدلل على مدى الخطورة التي قد يسببها وجود سلاح نووي بين أيدي نظام من هذا القبيل بالنسبة إلى السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وللأسف فإن التقاعس المفروض على مجلس الأمن خلال العقود العديدة الماضية في تناول برنامج الأسلحة النووية غير المشروع الموثق جيدا الذي ينفذه النظام الصهيوني، قد منح هذا النظام الجرأة على الاعتراف صراحة بجائزة أسلحة نووية، حسب ما كشفه رئيس الوزراء الإسرائيلي في مقابلة مع إحدى محطات التلفزيون الألمانية يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مما يتعارض مع الفكرة التي طال السعي إلى تحقيقها والمتمثلة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفضلا عن ذلك، فإن ما يجريه النظام الإسرائيلي سرا من تطوير للأسلحة النووية وحيازتها لا ينتهك فحسب المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بل يشكل أيضا تحديا واضحا لمطالب وشواغل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتجاهلا متواصلا ومتعننا للمجتمع الدولي الذي دعا هذا النظام مرة تلو الأخرى إلى التخلي عن الأسلحة النووية والانضمام على وجه السرعة إلى المعاهدة كطرف غير حائز للأسلحة النووية.

ونظرا إلى الأسباب المذكورة أعلاه، كان يتعين على مجلس الأمن الوفاء بمسؤوليته المستندة إلى الميثاق بالتصدي لهذا التهديد الواضح والخطير للسلام والأمن الدوليين، واتخاذ إجراءات فورية وملائمة وفقا لذلك. فالنظام الصهيوني هو العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط في الوقت الذي تستمر فيه الترسانة النووية الإسرائيلية الهائلة في تهديد المنطقة وخارجها.

### ثالثا - التدابير الدولية

بوصف جمهورية إيران الإسلامية دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها ملتزمة تماما بتعهداتها الدولية، وهي تؤمن بأن هذا الصك الدولي هو حجر الزاوية في ميدان نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. إذ إن عالمية الانضمام إلى هذه المعاهدة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، ستكفل بفعالية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها.

وقد شاركت جمهورية إيران الإسلامية بنشاط في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وأيدت وثيقته الختامية، التي تشمل من جملة أمور تدابير لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وعلى الرغم من كل أوجه القصور التي تشوب الفرع ذا الصلة في الوثيقة الختامية السالفة الذكر، حيث يغفل الواقع السياسي الحالي للمنطقة، فإنها تذكر بإعادة تأكيد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإحضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية. وإذا أخذنا في الحسبان أن النظام الصهيوني هو النظام الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي ليس طرفا في المعاهدة، ومن ثم أنه بمثابة العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة، ترى إيران أن تنفيذ التدابير ذات الصلة المتضمنة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ سيفضي إلى الانضمام الفوري وغير المشروط لهذا النظام إلى المعاهدة كطرف غير حائز للأسلحة النووية.

ونظرا إلى الأحكام الهامة في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، فإن جمهورية إيران الإسلامية ودولا أخرى في المنطقة تنتظر أن يُنفذ ذلك القرار على وجه السرعة، وبخاصة من قبل الدول المشاركة في تقديمه، وهي الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدول الوديدة للمعاهدة.

وفي إطار الحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تجريها جمهورية إيران الإسلامية في ميدان نزع السلاح مع الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإنها حثت تلك الدول باستمرار على أن تسهم بشكل فعال وغير تمييزي في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتمشيا مع موقفها المبدئي في ميدان نزع السلاح، بما في ذلك تعزيز فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، عقدت جمهورية إيران الإسلامية مؤتمرا دوليا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في طهران، يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقام المشاركون في المؤتمر، وهم عبارة عن وزراء خارجية مسؤولين رفيعي المستوى في أكثر من ٦٠ بلدا ورؤساء وكبار موظفي بعض المنظمات الإقليمية والدولية، بمناقشة طائفة متنوعة من القضايا تحت شعار "الطاقة النووية للجميع، والأسلحة النووية ليست لأحد"، وشددوا على جملة أمور منها أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومدى إلحاح انضمام النظام الصهيوني إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

#### رابعا - آفاق المستقبل

ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه ريثما يتحقق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا ينبغي لأي بلد في المنطقة أن يقوم بتطوير أو إنتاج أو تجريب الأسلحة النووية أو حيازتها بأية طريقة أخرى، أو السماح بوجود أسلحة أو أجهزة متفجرة نووية في أقاليمها أو الأقاليم التي تسيطر عليها، وأنه ينبغي لبلدان المنطقة الإحجام عن إتيان أفعال تخالف شكل ومضمون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرارات والصكوك الدولية الأخرى المتصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية إيمانا راسخا بأن وضع خطة عمل وجدول زمني متفق عليهما بشأن تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط، ينبغي أن يحظى بأولوية عالية في جداول أعمال جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي الضغط بشكل كاف على النظام الصهيوني كي ينضم إلى المعاهدة ويخضع جميع مرافقه النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف تمهيد الطريق أمام تحقيق الهدف الذي طال نشدانه والمتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وأخيرا، لا شك في أن التزام ذلك النظام دون شروط بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرامه اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيؤدي إلى التذكير بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

## الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠١٠]

ترى الجزائر أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يساهم بفعالية في نزع السلاح النووي، وفي توطيد السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد المادة الثامنة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذا النهج وتشجعه.

ومن ثم، تؤيد الجزائر بقوة تشجيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وتشارك باستمرار في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها. وبذلك كانت من بين بلدان أفريقيا الأوائل التي صدقت في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٨ على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، التي دخلت حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وعلى نفس المنوال، تواصل الجزائر تأكيد تمسكها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتباره عنصرا يساهم في الاستقرار الإقليمي والدولي، وعاملا من عوامل تعزيز مناخ الثقة فيما بين دول المنطقة، لا سيما أن انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يبعث باستمرار على القلق لدى دول المنطقة ويشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين.

ويجري تناول الهدف من وراء إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في القرار الذي اعتمد في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها إلى أجل غير مسمى. وجرى التأكيد من جديد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على أهمية هذا القرار وصحته إلى أن يتم بلوغ أهدافه وغاياته. وفي هذه الوثيقة، تطلب الدول الأطراف في المعاهدة صراحة من إسرائيل أن تتقيد بالمعاهدة وأن تخضع منشآتها ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، تود الجزائر الإشارة إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كان قد طلب صراحة، في قراره ٤٨٧ (١٩٨١)، من إسرائيل أن تخضع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فإخضاع جميع دول منطقة الشرق الأوسط لجميع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو بمثابة شرط لازم ومسبق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة.

وإضافة إلى ذلك، تدعو الجزائر إلى إنفاذ القرارين المذكورين أعلاه بما أنهما يشكلان مراحل ملموسة تؤدي حتما إلى إنشاء شرق أوسط خال من الأسلحة النووية. وتعرب الجزائر عن أسفها لأن قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لم يوضع بعد موضع التنفيذ، بعد مرور ١٥ عاما على اعتماده، في حين شكل اعتماده العنصر الرئيسي في التسوية التي أدت إلى قبول جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لتمديدتها إلى أجل غير مسمى.

وعلى الرغم من انضمام كل دول المنطقة تقريبا إلى المعاهدة، فإن ظهور منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط طال انتظاره بسبب رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تزال القدرات العسكرية النووية لإسرائيل تشكل مصدر قلق بالغ على أمن دول المنطقة وتحديا كبيرا لنظام عدم الانتشار الدولي.

وفي هذا الصدد، ترحب الجزائر بالتوصيات وبالخطوات العملية التي اعتمدها مؤخرا مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة فيما يتعلق بتطبيق قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ولا سيما إعادة تأكيد صحة هذا القرار إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته. وبذلك تدعو الجزائر إلى تنفيذ هذه التوصيات في الآجال المحددة، ولا سيما التوصيات المتصلة بعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والتوصية المتعلقة بتعيين ميسر يكلف بتعزيز تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ ويقدم تقريره إلى المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ وإلى لجانه التحضيرية.

وعلى هذا الأساس، ثمة حاجة ماسة إلى تقوم الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، سواء منها الدول الحائزة للأسلحة النووية أو الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية، بإثبات دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك باعتماد تدابير ملموسة تتجاوز مجرد الإعلان عن النوايا الحسنة:

وينبغي أن تشمل تلك التدابير على وجه الخصوص ما يلي:

- رفض أي شكل من أشكال التعاون مع إسرائيل في المجال النووي، بما في ذلك في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما دام هذا البلد لم يخضع كل منشآته النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية.
- التصويت لصالح قرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط وبشأن قدرات إسرائيل النووية.

- إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وبإخضاع جميع منشآتها النووية ومخزونها من المواد النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
  - عدم نقل المواد أو المعدات أو التكنولوجيات النووية إلى إسرائيل، لا بصفة فردية ولا في إطار مجموعة الموردين النوويين، وذلك وفقاً للمادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار ما دام ذلك البلد لم يتخل عن الخيار النووي العسكري ولم يخضع جميع منشآته ومواده النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- وأخيراً، ترى الجزائر أن تقديم جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لتقارير سنوية عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦/٦٤ وقرار مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ يشكل ممارسة هامة ومفيدة تتيح الوقوف على الإجراءات التي تضطلع بها كل دولة تعنى بتطبيق هذين القرارين، وعلى التقدم المحرز في هذا الصدد حيثما انطبق ذلك.

## مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠]

كان البند المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" أول بند أُدرج في جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٧٤ بناءً على طلب مصر وجمهورية إيران الإسلامية. وفي الوقت الذي ما برحت فيه الجمعية العامة تتخذ سنوياً، منذ عام ١٩٨٠، قراراً يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، دأبت مصر على العمل نحو تحقيق هدف تخليص منطقة الشرق الأوسط من خطر الأسلحة النووية.

وتلاحظ مصر بقلق شديد أنه في حين أن جميع دول منطقة الشرق الأوسط قد أصبحت أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما فتئت إسرائيل تتجاهل النداءات المتكررة التي تطالب بانضمامها إلى المعاهدة وإخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يفضي بالتالي إلى إدامة حللٍ خطيرٍ وتهديد للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي معرض إقرار الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بهذا التهديد للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي، وتأكيداً من جديد قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، أعادت تلك الدول تأكيداً بالإجماع، في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، على

أهمية انضمام إسرائيل بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الواقع، تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ ما يلي:

يشير المؤتمر إلى أنه في الفقرة ٤ من منطوق القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في عام ١٩٩٥ يطلب إلى دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، أن تفعل ذلك جميعها دون استثناء، في أقرب وقت ممكن، وأن تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويلاحظ المؤتمر في هذا الصدد أن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط (NPT/CONF.2000/7) يذكر أن العديد من الدول انضمت إلى المعاهدة، وأنه بهذه الانضمامات، تصبح جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب المؤتمر بانضمام هذه الدول ويؤكد مجدداً أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً لهدف عالمية الانضمام للمعاهدة في الشرق الأوسط<sup>(١)</sup>.

وبالإضافة إلى النداءات العاجلة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، والتي وجهت في جملة مناسبات، منها في سياق عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دعا كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن إسرائيل إلى أن "تخضع على وجه السرعة جميع مرافقها النووية ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)) وأشاروا إلى "هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" (قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)).

وتعتقد مصر اعتقاداً راسخاً أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق التوتر والتزاع يسهم بالفعل إسهاماً كبيراً في تخفيف التوترات وفي بناء الثقة ومنع التزاعات وإقامة علاقات سلمية وتحقيق التعاون المتبادل. وتعتقد مصر أن الشرط الأساسي الوحيد لبدء مفاوضات حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو توافر الإرادة السياسية، سواء في المنطقة أو فيما بين الأطراف المعنية مباشرة بأمن المنطقة واستقرارها.

(١) مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، الوثيقة الختامية، المجلد الأول (NPT/CONF.2000/28) (الجزءان الأول والثاني)، الجزء الأول، الفرع المعنون "المادة السابعة وأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية"، الفقرة ١٦.

وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، أعيد التأكيد على وجود إرادة سياسية من خلال اعتماد الدول الأطراف على أساس توافقي، بما فيها جميع الدول الأطراف في المنطقة، لعملية تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وثمة حاجة ماسة إلى إبداء الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لالتزام من هذا القبيل. وتتطلع مصر إلى بذل جهود جادة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك الدول الوديدة للمعاهدة لاتخاذ التدابير اللازمة المتفق عليها، تمهيدا للطريق أمام الشروع مبكرا في المفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ومن شأن نجاح المفاوضات أن يمثل انفراجاً جدياً في الجهود المبذولة لاستعادة أمن المنطقة، التي تواجه حالياً الخطر النووي الإسرائيلي الذي يثير المزيد من أخطار عملية الانتشار وتحدياتها.

وتعرب مصر عن اعتزامها التعاون بصورة فعالة مع جميع الأطراف في أي مسعى يرمي إلى حماية الشرق الأوسط من جميع التهديدات النووية باتباع نهج شامل ومتوازن من شأنه أن يكفل أمن جميع دول المنطقة من الأخطار النووية عبر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.